تطبيقات دولية معاصرة

في التحول نحو الاقتصادوالتمويل الإسلامي تنافسية عواصم الاقتصاد الإسلامي نموذجًا

د. فضل عبدا لكريم البشير*

* جامعة الملك عبد العزيز - معهد الاقتصاد الإسلامي.

مقدمة

أصبح مصطلح الريادة والقيادة في التمويل الإسلامي مجالاً تتنافس عليه العواصم والدول فالسبق التاريخي وحده لا يكفي للتميز والمبادرات غير المصحوبة بالتطور لا تبرر الريادة والخدمات التي لا تعود بالنفع على المجتمعات الإنسانية لا تدخل ضمن مؤشرات التنافسية. وتحسين مستويات المعيشة والعدالة في توزيع الدخل وعوامل الابتكار أصبحت من المضامين المهمة التي تلقي بظلالها على تنافسية الدول في ظل توقعات باضمحلال مؤشرات التميز التقليدي بين الدول من حيث التقدم أو التأخر ليكون الابتكار من المقاييس الحقيقية لتنافسية الدول والتميز بينها.

برزت ومنذ عدة سنوات مبادرات في عدة دول وعواصم لقيادة التمويل الإسلامي أبرزها لندن وماليزيا ودبي والبحرين. وتجلى ذلك بوضوح في كثير من المؤتمرات الاقتصادية العالمية والمحلية. فلندن تفاخر بماضيها التليد الذي يرجع إلى القرن الثامن عشر الميلادي في تأسيس سوق الأوراق المالية، وحاضرها الواعد المبشر بالتميز في خارطة المراكز المالية على مستوى العالم، وحق لها أن تفاخر بذلك، فقد جاء ترتيبها في المركز الأول متقدمة على جميع المراكز المالية في العالم في ظل تنافسية مع نيويورك وهونج كونج، وهي أول دولة أوربية تفتح أبوابها للتمويل الإسلامي، ولديها من البنى التحتية، والتراكم المعرفي، والتقدم التقني، ما يؤهلها لأن تأخذ مقعداً متقدماً، ونصيباً وافراً في قيادة التمويل الإسلامي، فقد بادرت الحكومة البريطانية بطرح عدد من المبادرات في أوقات مختلفة منها: مبادرة غوردن بروان وزير الخزانة البريطاني الأسبق في 13 يونيو 2006م الموافق17 جمادى الأولى 1427هـ بعنوان: (لندن بوابة التمويل الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية) التي طرحت في المؤتمر الدولي للتمويل الإسلامي والتجارة الذي نظمه المجلس الإسلامي البريطاني بدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي ووزارتي الخزانة والخارجية البريطانيتين، الى جانب بلدية لندن، والملتقى الاقتصادي الإسلامي العالمي.

وعزز من تلك المبادرة مبادرة جديدة أطلقها ديفيد كامرون رئيس الوزراء الحالي أثناء افتتاحه لأعمال المنتدى الاقتصادي الإسلامي التاسع في 29 اكتوبر 2013م بلندن، تضمنت سعي الحكومة البريطانية لأن تصبح لندن عاصمة للتمويل الإسلامي وفق خطوات مدروسة تمثلت في ترتيب الحكومة البريطانية لطرح صكوك إسلامية قيمتها نحو 200 مليون جنيه إسترليني في عام 2014. وإطلاق بورصة لندن لمؤشر إسلامي عالمي للأسواق الإسلامية. وسيراً على نهج بريطانيا أطلق رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مبادرة جديدة تحت عنوان (دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي) تضمنت سبعة محاور لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي وفق خطة استراتيجية تنفذ خلال الثلاث سنوات القادمة. وبجانب تلك المدن فإن مدناً أخرى كماليزيا والمنامة تسعيان إلى قيادة الاقتصاد الإسلامي. فقد أطلقت الحكومة الماليزية علامة تجارية جديدة تحت عنوان (ماليزيا: السوق المالي الإسلامي العالمي)، بينما تتوق البحرين إلى تحقيق قصب السبق نفسه وتفوز بقيادة الاقتصاد الإسلامي.

إشكالية الدراسة

الإشكالية الرئيسة التي تطرحها هذه الدراسة هي أن التنافسية مفهوم جديد في تطبيقات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وقد ظهر هذا المصطلح في ظل تبني عدد من العواصم العالمية مبادرة لقيادة التمويل الإسلامي لذلك ربما تختلف المفاهيم عند الباحثين في الاقتصاد الإسلامي عند تفسيرهم لمصطلح التنافسية في هذا الحقل من المعرفة، خاصة وأن مصلح التنافسية في حد ذاته لا يزال محل اختلاق كبير بين الباحثين. فالمعنى القريب الذي يتبادر إلى الذهن أن مصطلح عاصمة الاقتصاد الإسلامي يفهم من سياقه العام دخول الاقتصاد الإسلامي كقطاع جديد ضمن قطاعات الدول الاقتصادية المتنافسة على قيادة الاقتصاد الإسلامي بحيث يساهم في تنمية وعمران المجتمعات في هذه الدولة. وربما تكون هناك تفسيرات أخرى لهذا المصطلح، وسواء كان هذا التفسير صحيحا أو خطأ فإن قياس تنافسية عاصمة الاقتصاد الإسلامي يحتاج إلى معايير علمية ومؤشرات كمية واضحة لقياس التنافسية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية مقارنة بصناعة الخدمات المالية التقليدية وقياس تنافسية قطاع الاقتصاد الإسلامي بغيره من القطاعات الأخرى في داخل الدولة الواحدة وقد يكون الأمر أكثر تعقيدا عند قياس تنافسية الاقتصاد الإسلامي على مستوى مجموعة دول في ظل غياب أو ندرة المعلومات الصحيحة المعتمدة عن الصناعة المالية الإسلامية في ظل التوسع الكبير والانتشار الواسع لها الذي ظهرت بوادره بشكل قوي بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 م. وفي ضوء ذلك فالباحث في الاقتصاد الإسلامي يجد صعوبة في التمييز بين التجارب الدولية في التحول نحو الاقتصاد الإسلامي على الرغم من الجهود والمبادرات التي قامت بها شركة تومسون رويترز في هذا الاتجاه فالأمر لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات لتعزيز دور التمويل الإسلامي في المجتمعات الإنسانية. لذلك تحاول هذه الدراسة المساهمة في عرض تجارب دولية في الاقتصاد الإسلامي وفق معايير واقعية مختارة من واقع تطبيقات الاقتصاد الإسلامي.

أهمية البحث ومنهجه ونطاقه

تنبع أهمية هذه الدراسة في إبرازها وبيانها للميزات التي تتمتع بها الدول المتنافسة على قيادة التمويل الإسلامي، ومساهمتها الكبيرة في صناعة التمويل الإسلامي واقتراحها لرؤية جديدة تنبثق من نتائج هذه الدراسة. ويستخدم في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والوصف التحليلي للوصول إلى نتائج تحدد ملامح عاصمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد الإسلامي من خلال التقارير والبيانات الإحصائية الصادرة عن المؤسسات المالية المعنية بتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية عن حجم هذه الصناعة، وبناء المؤسسات الداعمة لها.

وينحصر نطاق البحث في التركيز على دراسة واقع التمويل الإسلامي في العواصم الأربع المتنافسة على قيادة الاقتصاد الإسلامي وفق ما هو قائم من تجارب و تطبيقات دون الدخول في تقييم هذه التجارب. كما لا يتعرض البحث إلى مناقشة صيغ التمويل الإسلامية من حيث التحليل والتحريم. ويستبعد البحث كذلك الخوض في مناقشة الأنظمة والقوانين التي تحكم هذه الصناعة، وعمل هيئات الرقابة الشرعية. ومدى قرب وابتعاد النماذج المطبقة في هذه العواصم عن النموذج المثالي للمصرف الإسلامي. كما ينأى البحث كذلك عن عقد أي مقارنات من حيث منهجية التطبيق في عواصم هذه الدول.

2- التنافسية مفهوم جديد في عالم مضطرب

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة ولا يخضع لنظرية عامة أو اقتصادية، وكان أول ظهور له خلال الفترة 1981-1987م، وهو يتداخل مع عدة مفاهيم من بينها النمو والتنمية الاقتصادية. ففي بداية السبعينيات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، وفي فترة الثمانينيات ارتبطت بالسياسة الصناعية، بينما ارتبطت في التسعينيات بالتقنية. أما حالياً فتركز مفهوم التنافسية على رفع مستوى المعيشة للمواطنين والعدالة في توزيع الدخل. ومن الناحية النظرية يمكن التمييز بين مدرستين رئيستين في تحديد مفهوم التنافسية هما: مدرسة رجال الإدارة التي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والانتاجية، ومن روادها مايكل بوتر، ومدرسة الاقتصاديين التي تركز على الرفاه الاقتصادي وترتبط بالنمو المستدام.

لقد تزايد الاهتمام بالتنافسية في الآونة الأخيرة لعدة أسباب منها:التغيرات في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتطورات على المستوى العلمي والتقني، فلم تعد الصناعة مرتبطة بمتانة رأس المال بعيدا عن المعرفة ومهارات العاملين والإدارة الكفوءة، إضافة إلى التطورات السياسية والتوجهات التي تعزز دور المؤسسات الدولية.

2-1 مستويات التنافسية

يتفق أغلب الباحثين أن مستوى المؤسسة هو الأنسب لتطبيق مفهوم التنافسية، خلافاً للمفهوم الذي كان سائداً في السابق، الذي يرى أن الدول تتنافس في ما بينها، ففي ظل التغير الذي حدث مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي؛ حدث تغير مهم في نماذج وأدوات التحليل الاستراتيجي من أجل الكشف عن المصادر الحقيقية للميزة التنافسية ومحدداتها، خاصة مع بروز الاتجاه الذي يركز في التفكير على المؤسسة ومواردها. فالملاحظ على العديد من الدراسات التي جاءت لتفسر تنافسية المؤسسة الاقتصادية يرى أنها تعكس أربعة معايير أساسية، هي الربحية، والتميز، ومساهمة المؤسسة في النمو المتواصل، ومدى مساهمتها في التجارة الدولية بحسب الحصة السوقية المحصلة.

لقد حدد تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تعريفاً للقدرة التنافسية يتمثل في قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني. وقد أعتمد هذا التقرير نموذجاً لقياس مدى القدرة التنافسية للدول يستند إلى تسعة عوامل هيكلية أساسية تم تحديدها، وبيان كيفية قياسها، استناداً إلى العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية القياسية. وتتمثل هذه العوامل في النقاط التالية: مدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي، ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتطور الأسواق المالية، ونوعية البنية التحتية، ونوعية التكنولوجيا، ونوعية الإدارة في قطاع الأعمال، ومرونة سوق العمل، وكذلك نوعية المؤسسات القضائية والسياسية (المؤسسات المدنية).

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة عدة مبادرات للتنافس على عاصمة الاقتصاد الإسلامي، وهو اتجاه محمود ولاشك، ومن شأنه أن يزيد من نمو وتطور صناعة الخدمات المالية الإسلامية على المستوى المحلي والعالمي، ولكن في حقيقة الأمر ليست هناك مؤشرات علمية متفق عليها لقياس تفوق عاصمة على أخرى، غير أن هناك مبادرات قامت بها شركة تومسون رويترز بإنشاء مؤشر لقياس نمو التمويل الإسلامي وفق مكونات رئيسة هي: التطور الكمي، والمسؤولية الاجتماعية، والمعرفة والوعي. كما يمكن الاستعانة ببعض مؤشرات التنافسية العالمية بين الدول المشار إليها للوصول إلى نتائج مناسبة، وسوف يتم الاستعانة في هذه الدراسة بتلك المقاييس.

2-3 حجم وتنافسية التمويل الإسلامي

صناعة الخدمات المالية الإسلامية حديثة نوعاً ما مقارنة بالصناعة المالية التقليدية، وعلى الرغم من حداثتها؛ إلا أنها حققت انتشاراً واسعاً تجاوز المحلية إلى العالمية، وقد عضد من هذا الانتشار الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008م التي لفتت الانتباه لهذه التجربة، لذلك سارعت العديد من الدول للاستفادة منها باعتبارها تجربة إنسانية يمكن فحصها والاستفادة منها.

ووفقاً لتقرير الاستقرار الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا في عام 2013م، فقد نمت هذه الصناعة بشكل كبير، وغطت مساحة جغرافية واسعة حول العالم، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (38,5٪) خلال الفترة 2004- 2011م. ويؤكد هذا النمو تقرير حديث صادر من (Ernst & Young) في عام 2013م يشير إلى أن أصول المصارف الإسلامية بلغت 1.811 ترليون دولار مقارنة بـ (1,3) ترليون دولار في عام 2011م وبنسبة نمو بلغت (17٪). وقد شمل هذا النمو جميع مكونات صناعة الخدمات المالية الإسلامية من أصول المصارف، والصكوك، وصناديق الاستثمار، والتأمين التكافلي. ووفقاً لتقارير مالية حديثة، فإن أصول المصارف الإسلامية تشكل أكبر نسبة في هذه الصناعة حوالي (80,03٪)، تليها الصكوك بنسبة (14,6٪)، والصناديق الاستثمارية بنسبة (4٪)، ثم التأمين التكافلي بنسبة (1,10٪). الشكل التالي يبين نمو وتطور أصول هذه المصارف.

شكل رقم (1)
أصول المصارف الإسلامية خلال الفترة 2011-2013م ببلايين الدولارات الأمريكية

المصدر
Ernst & Young, World Islamic Banking Competitiveness Report 2012, p. 6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تختلف مساهمة الدول في أصول المصارف الإسلامية، وتعتبر إيران من أكبر المساهمين في هذه الاصول بنسبة (42,7٪) في عام 2013م، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة (18٪) ثم ماليزيا (13٪) فالإمارات العربية المتحدة (7٪).

أما من حيث مساهمة المجموعات الإقليمية فتعتبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أكثر المساهمين في هذه الصناعة بنسبة (98٪)، وتساهم الدول الست في مجلس التعاون الخليجي (GCC) بنسبة (40٪) من أجمالي هذه الأصول وفق إحصائيات عام 2011م، في حين بلغت حصة الدول الآسيوية الأخرى (15٪)، وكان نصيب الدول غير المسلمة كأستراليا وأوروبا وأمريكا أقل حجماً فقد بلغ (5٪).

أما بالنسبة لعدد البنوك الإسلامية فتشير إحصاءات حديثة صادرة عن مؤسسة تومسون رويترز إلى أن عدد البنوك الإسلامية التي تعمل بالكامل وفق الشريعة الإسلامية على مستوى العالم بلغ 249 بنكاً، بينما بلغ عدد البنوك التي بها نوافذ إسلامية 114 بنكا.

ومن حيث تنافسية التمويل الإسلامي على مستوى العالم؛ فيعد التمويل الإسلامي لاعباً جديداً في أسواق المال العالمية، ويحتاج إلى بعض الوقت ليأخذ حظه في هذه الأسواق، وعلى الرغم من النمو السريع للأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلا أنها لا تزال تمثل فقط حوالي (1٪) من إجمالي الأصول المالية في العالم. وتشير تقارير متفائلة صادرة عن مؤسسة إرنست اند يونج أن يبلغ إجمالي أصول التمويل الإسلامي نحو2 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2014م، بمعدل نمو سنوي مركب لمدة 5 سنوات يصل إلى (16٪). أما عن عدد المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم؛ فيشير التقرير الصادر من مجلة (The Banker) إلى أن عدد المؤسسات المالية الإسلامية المسجلة في 75 دولة زاد من 524 مؤسسة في عام 2007م إلى 614 مؤسسة في عام 2010م.

2-4 حجم صناديق الاستثمار الإسلامية

نمت أصول صناديق الاستثمار الإسلامية بزيادة قدرها (8,4٪) منذ بداية 2013م وحتى أواخر ديسمبر من العام نفسه، بإجمالي أصول بقيمة 72,5 مليار دولار في 20 ديسمبر 2013م، وتم تدشين 79 صندوقاً إسلامياً جديداً في عام 2013م، وتتركز معظم هذه الصناديق التي أنشئت حديثاً في ماليزيا ولوكسمبورغ.

2-5 حجم التأمين التكافلي

يعد التأمين التكافلي واحداً من مكونات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ووفقاً للتقارير الصادرة من (Global Takaful Insights)، فقد بلغ حجمه على مستوى العالم نحو 19,87 مليار دولار في نهاية 2013م وبنسبة نمو تصل إلى (15٪) مقارنة، بعام 2012م. وتعد المملكة العربية السعودية وماليزيا، أكبر سوقين للتأمين التكافلي في العالم. ووفقاً لتقرير التكافل العالمي الصادر في عام 2013م فقد بلغت حصة السعودية من إجمالي التامين التكافلي في عام 2012م (51٪) وفق الشكل التالي:

شكل رقم (2)
توزيع التأمين التكافلي بحسب المناطق لعام 2012م

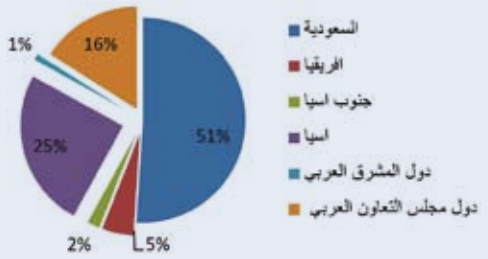

المصدر: Global Takaful Insights 2013 EY P 20

2-6 حجم الصكوك الإسلامية

شهدت أسواق الصكوك الإسلامية نمواً ملحوظاً، فقد وصل حجمها إلى ما يقارب 140 مليار دولار أمريكي في عام 2012م، وجاء هذا النمو نتيجة دخول أسواق جديدة، ووفقاً لتقارير حديثة صادرة من مؤسسة زاوية للخدمات المالية، فقد قادت ماليزيا مرة أخرى الإصدارات الجديدة من الصكوك في عام 2013م؛ بحصة بلغت (69٪) من إجمالي الإصدارات على مستوى العالم، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة (12٪) ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة (6٪)، فإندونيسيا بنسبة (5٪)، فتركيا (3٪). الشكل التالي يبين نمو حجم الصكوك الإسلامية.

شكل رقم (3)
حجم الصكوك المصدرة على مستوى العالم خلال الفترة 1990-2012م بملايين الدولارات

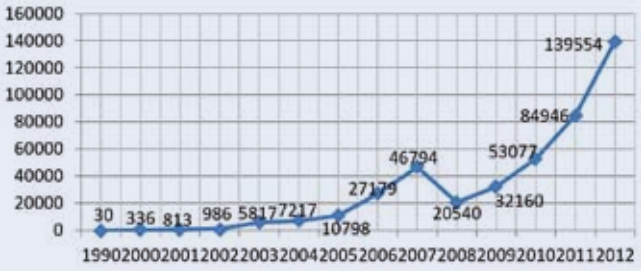

المصدر: zawya, Report IFIS p.11

2-7 تنافسية البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي

البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي ظاهرة حديثة نوعاً ما؛ كحداثة صناعة الخدمات المالية الإسلامية نفسها، وعلى الرغم من دخول مادة الاقتصاد الإسلامي ضمن المقررات التدريسية في العديد من الجامعات العربية في وقت باكر يرجع إلى بداية الستينيات 1961م في جامعة الأزهر، و1964م في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز؛ إلا أن برامج التمويل الإسلامي بدأت قريباً في العديد من الجامعات على المستوى المحلي والدولي، وتعد التجربة التي بدأها الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية في تركيا بالتعاون مع العديد من الجامعات في العالمين العربي والإسلامي التي تمثلت في إنشاء المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي في قبرص في عام 1981م كأول تجربة في هذا المجال تقدم من خلالها برامج تعليمة وتدريبية معاً، إلا أن تلك التجربة قد توقفت، وكانت برامج المعهد تتراوح بين الطويلة لمدة عام؛ يحصل الدارس فيها على دبلوم دراسات عليا فى البنوك والاقتصاد الإسلامى، وبين الدراسات المتوسطة لمدة شهرين؛ يحصل الدارس على تأهيل فنى فى واحدٍ من التخصصات التي حددتها إدارة المعهد، والبرامج القصيرة لمدة أسبوعين التي يتعلم المتدرب فيها أساسيات العمل المصرفى الإسلامى. وفي ضوء انتشار هذه الصناعة بادرت العديد من الجامعات على مستوى العالم لإنشاء برامج تعليمية وتدريبية لخدمة هذه الصناعة. ووفقا لتقرير حديث عن البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي حول العالم صادر في 2013م، بلغ عدد البرامج التعليمية والتدريبية 742 برنامجاً على مستوى العالم (85٪) منها موجهة نحو التدريب، و(15٪) موجهة نحو التعليم والبحث العلمي. الشكل التالي يبين توزيع تلك البرامج بحسب القارات لعام 2013م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (4)
توزيع البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي على قارات العالم 2013م

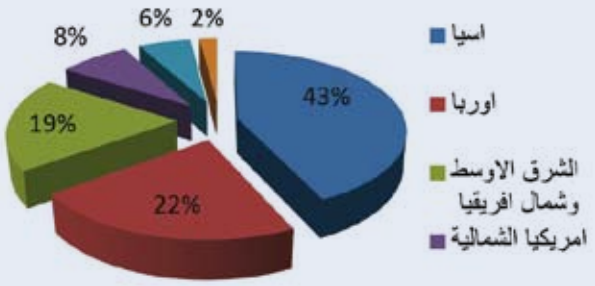

المصدر: Global Islamic Finance Education 2013 (GIFE 2013 p.10).

يلاحظ من الشكل أعلاه أن قارة أوربا استحوذت على نسبة (22٪)، وجاء ترتيبها في المستوى الثاني عالمياً، مما يشير إلى إهتمام الغرب بالتمويل الإسلامي. وفي أوربا تستحوذ بريطانيا على أغلب تلك البرامج بمجموع 86 برنامجاً تعليمياً وتدريبياً.

وتأتي أهمية البرامج التعليمية في التمويل الإسلامي في إطار التنافسية حول عاصمة التمويل الإسلامي انطلاقا من الإضافة الكبيرة لمحور التعليم والبحث العلمي والتدريب للتنافسية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، الذي يعد واحداً من أهم مؤشرات التنافسية بين الدول، لذلك فطنت إليه العديد من دول العالم لاسيما الدول المتنافسة على عواصم التمويل الإسلامي.

3 - تنافسية عواصم الاقتصاد الإسلامي المفهوم والمضمون

انحصرت المنافسة حول عاصمة الاقتصاد الإسلامي في أربع مدن هي لندن وكوالالمبور، ودبي والمنامة. والعاصمة مصطلح شائع الاستخدام يقصد منه المدينة التي يدار فيها حكم البلاد وتقع فيها أهم مؤسسات الدولة، كما تشير الكلمة أيضا في اللغة الإنجليزية إلى رأس المال الذي يعد أحد عوامل الإنتاج الثلاثة، بالإضافة إلى الأرض والعمل. "ووفقا للتعريف السابق؛ فإن عبارة عاصمة الاقتصاد الإسلامي يفهم منها إضافة قطاع الاقتصاد الإسلامي كقطاع جديد لقطاعات الدولة، للمساهمة في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في التعامل المالي وفق منظومة القيم في الاقتصاد والتمويل الإسلامي وتنشيط القطاع المصرفي والمالي، مما يؤدي الى إنعاش أسواق المال المحلية عبر التفاعل مع الأسواق الإقليمية والعالمية.

3-1 وضعية عواصم الاقتصاد الإسلامي في تقرير التنافسية العالمية

درج المنتدى الاقتصادي العالمي على إصدار تقارير سنوية عن تنافسية المراكز المالية العالمية وفق مؤشرات عديدة من بينها: توافر المؤسسات المتخصصة في موضوع المنافسة، والبنى التحتية، والتعليم والتدريب، وكفاءة سوق العمل وغيرها. ووفقاً لتقرير تنافسية المراكز المالية الصادر في عام 2014م؛ فقد جاءت سويسرا في المرتبة الأولى على مستوى العالم، تليها الولايات المتحدة الأمريكية. أما على مستوى الدول المتنافسة على قيادة الاقتصاد الإسلامي؛ فجاء ترتيب مراكزها المالية في التقرير المذكور كالتالي: حققت المملكة المتحدة المرتبة رقم10 عالميا، تليها دبي، وحازت على المرتبة 23 عالميا، بينما حققت المملكة العربية السعودية المركز رقم20 مع احتفاظها بمكانتها ضمن أفضل 20 اقتصاد في العالم، كما جاءت ماليزيا في المرتبة 24، بينما جاءت البحرين في المرتبة 46. ولاشك أن هذا التقرير يلقي بظلاله على تنافسية هذه العواصم على الرغم من الاختلاف في بعض هذه المعايير.

3-1 لندن عاصمة الاقتصاد الإسلامي

للعاصمة البريطانية لندن ماضٍ عريق وحاضرٍ مشرق في الخدمات المالية، وقد جاء ترتيبها في المرتبة الأولى على مستوى العالم كمركز مالي عالمي في تقرير التنافسية لعام 2013م الخاص بترتيب المراكز المالية في العالم، وتتجلى عراقتها في احتضانها لبورصة لندن للأوراق المالية في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي التي تعد حالياً ثالث أقوى بورصة أوراق مالية في العالم بعد نيويورك وطوكيو. كما أنها تولي اهتماماً خاصاً للمعاملات المالية، لذلك فإن مساهمة الخدمات المالية في الناتج المحلي البريطاني تشكل حوالي (5,8٪)، إضافة إلى ذلك؛ فإن (32٪) من عمليات تبادل العملات الأجنبية تتم في العاصمة البريطانية، وتعد لندن أكبر مصدر للمعلومات المالية في العالم (الفايننشال تايمز، مجلة الايكنومست، خدمات رويتر الاقتصادية. كما أنها من أكبر مدن الاتحاد الأوربي (باستثناء روسيا وتركيا) وأحد أهم مراكزها السياسية والاقتصادية والثقافية، ومما يعضد من مكانتها المالية أن البيئة القانونية المنظمة للمعاملات المالية فيها ذات سمعة طيبة، وتنتشر فيها شركات المحاماة، وبها سوق مفتوح على العالم. ويعد اقتصاد المملكة المتحدة من أفضل 6 اقتصادات على مستوى العالم، وأكبر ثلاث اقتصادات على مستوى أوربا.

وقد استفادت لندن من ذلك التاريخ واحتضنت التمويل الإسلامي في وقت مبكر، بل إن ظهور المصارف الإسلامية فيها كان سابقاً لظهورها في كثير من الدول العربية والإسلامية، فقد ظهرت المصرفية الإسلامية في بريطانيا في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات (1979-1978م) حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل في لندن، وكان أولها: شركة الاستثمار الإسلامية القابضة (Islamic Banking International Holding) عام 1978م، وبعدها شركة بيت التمويل (Islamic Finance House)، وفي سنة 1987م دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل حتى عام 1993م، وفتحت فرعين في لندن، وفرعاً آخر في بيرمنغهام. وفي سنة 1997م فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي فرعاً له في لندن عرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة عبر عقود المرابحة والإجارة.

3-2-1 بريطانيا رائدة البنوك الإسلامية في أوربا

تعتبر بريطانيا بوابة التمويل الإسلامي في أوربا وقد احتضنت التمويل الإسلامي منذ وقت باكر في 1978م، وبها أكبر نسبة من المصارف الإسلامية في أوربا تدير أصولاً قدرت بـ19 مليون دولار في عام 2012م، ووفقاً لإحصاءات حديثة صدرت في 2013 فقد تصدرت بريطانيا قائمة البنوك الإسلامية على مستوى القارة الأوربية بعدد 22 بنكاً، ستة مصارف إسلامية تعمل بالكامل وفق الشريعة الإسلامية، وستة عشر مصرفاً بها نوافذ إسلامية بيانها كالتالي:

البنوك والنوافذ الإسلامية في لندن 2013م

البنوك الإسلامية التي تعمل بالكامل وفق الشريعة الإسلامية	بنوك تقليدية بها نوافذ إسلامية
Bank of London and The Middle East European Islamic Investment Bank Gatehouse Bank Islamic Bank of Britain QIB UK Abu Dhabi Islamic Bank	ABC International Bank Ahli United Bank Bank of Ireland Barclays BNP Paribas Bristol & West Citi Group Deutsche Bank Europe Arab Bank IBJ International London .J Aron & Co Lloyds Banking Group Royal Bank of Scotland Standard Chartered UBS United National Bank

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر:

The Banker Uk IFS The geading Western center for Islamic Finance october 2013, p. 4.

أما على مستوى أوروبا فقد تميزت لندن باستحواذها على أكبر عدد من البنوك الإسلامية. ووفقاً لإحصاءات حديثة؛ فإن إجمالي البنوك الإسلامية العاملة في أوربا بلغ 49 بنكاً، نصيب لندن منها 22 بنكاً، وفق الشكل التالي:

شكل رقم (5)
توزيع البنوك الإسلامية في الدول الغربية

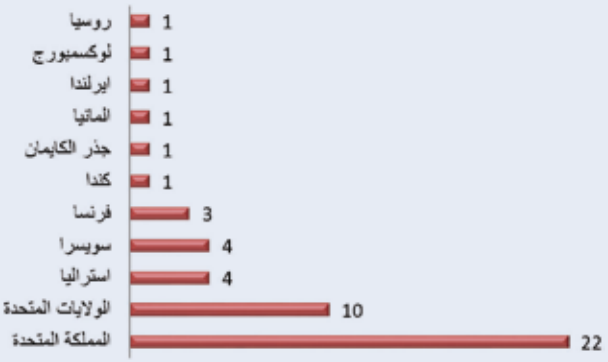

المصدر:

Uk ifs The geading Western Center for Islamic Finance October 2013 P 4

3-2-2 لندن رائدة البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي

تقدم المملكة المتحدة خدمات التمويل الإسلامي منذ أكثر من 30 عاماً، وتعد في طليعة الدول على مستوى العالم التي تعنى بتقديم البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي، ووفقاً للتقرير الخاص بالمؤسسات التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي الصادر في ماليزيا في 2013م، فقد جاء ترتيب لندن في المرتبة الثانية عالمياً بعد باكستان من حيث عدد هذه البرامج، بمجموع برامج بلغ في عام 2013م 86 برنامجاً. الشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (6)
أكبر 10 دول على مستوى العالم
في برامج التعليم والتدريب التمويل الإسلامي
في عام 2013م

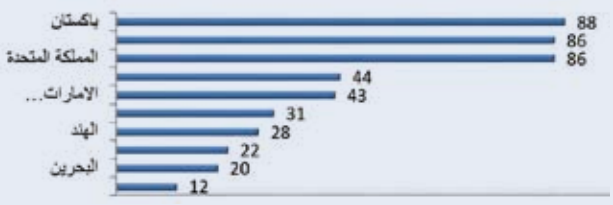

المصدر:

Global Islamic Finance Education 2013 p.12 (GIFE)

ومن هذه البرامج 49 تعليمياً و37 برنامجاً تدريبياً وفق الشكل التالي:

شكل رقم (7)
تصنيف البرامج التعليمية والتدريبية
في التمويل الإسلامي 2013م

المصدر:

(Global Islamic Finance Education 2013, p13 (GIFE)

3-2-3 المبادرات الحكومية الجديدة لندن عاصمة الاقتصاد الإسلامي

رفعت الحكومة البريطانية هذا الشعار منذ العام 1997م، ثم تكرر في 2006م فقد تحدث وزير الخزانة البريطاني الأسبق غوردن بروان في المؤتمر الدولي للتمويل الإسلامي والتجارة الذي نظمه المجلس الإسلامي البريطاني بدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي ووزارتي الخزانة والخارجية البريطانيتين، بالتعاون مع بلدية لندن، والملتقى الاقتصادي الإسلامي العالمي في 13 يونيو 2006م الموافق 17 جمادى الأولى 1427هـ عن رغبة الحكومة البريطانية أن تكون لندن بوابة للتمويل الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية، وعزز من هذه المبادرة مبادرة جديدة أطلقها رئيس الوزراء الحالي ديفيد كامرون أثناء افتتاحه لأعمال المنتدى الاقتصادي الإسلامي التاسع في لندن في 29 اكتوبر 2013م بعنوان "عالم متغير وعلاقات جديدة"، وقد تضمن هذه المبادرة النقاط التالية:

أولاً: رغبة الحكومة البريطانية بأن تصبح المملكة المتحدة أول بلد خارج العالم الإسلامي يطرح الصكوك الإسلامية، حيث بدأت وزارة الخزانة باتخاذ الخطوات العملية لطرح صكوك قيمتها نحو 200 مليون جنيه استرليني.

ثانياً: أن تفتح بورصة لندن باباً جديدا للتعرف على فرص التمويل الإسلامي بإطلاقها مؤشر الأسواق الإسلامية الرائد عالمياً. وذلك يعزز مكانة مؤشر بورصة لندن (فوتسي) كمطور للمؤشرات المبتكرة التي تطرح بدائل مهمة، ما يجعله سابقة أخرى عالمية لحي المال.

ثالثاً: تشترك الحكومة البريطانية مع مؤسسة "شل" لطرح منحة جديدة قيمتها 4,5 ملايين جنيه استرليني لتعزيز جهود مبادرة نومو ـ وهو صندوق معني بالنمو يوفر المهارات والتمويل للشركات الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط والخليج، ويوفر الفرص للشركات البريطانية على الأجل الأطول.

وامتداداً لجهود بريطانيا بهذا الخصوص، فقد شكلت الحكومة أول فريق عمل وزاري معني بالتمويل الإسلامي يضم عدداً من الوزارات، وركز فريق العمل على خمسة أمور محددة هي:

أولا: دعم السوق ودراسة سبل إزالة العوائق ودعم النمو والابتكار الذي يقوده القطاع الخاص، مع وضع إطار ضريبي وتنظيمي يناسب الخدمات المالية الإسلامية تبني على الخطوة التي اتخذتها المملكة المتحدة بشأن القروض العقارية الإسلامية والنظام الضريبي لضمان عدم الإضرار بالصكوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: تمويل البنية التحتية لاجتذاب الاستثمارات إلى المملكة المتحدة؛ مع زيادة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية، لتمويل 40 مشروعاً من أهم مشاريع البنية التحتية المحددة في الخطة الوطنية للبنية التحتية.

ثالثاً: تنظيم الخدمات المالية الإسلامية، حيث إن ترتيبات التنظيم والبنية التحتية التي تدعم هذا القطاع ضرورية لضمان استقراره واستمراره مستقبلا.

رابعاً: النظر في سبل الترويج لخبرة المملكة المتحدة في التعريف بالخدمات المالية الإسلامية والتدريب عليها والأبحاث المتعلقة بها.

خامساً: الاهتمام بالاتصالات لدعم نمو السوق وإبراز لندن كواجهة مفضلة لتقديم خدمات مالية وخدمات مساندة لها عالمية المستوي بما فيها الخدمات المحاسبية والقانونية والتحكيمية، التي تفي تماما بمتطلبات الخدمات المالية الإسلامية، ما يتيح إتمام كل مرحلة من أي صفقة في مركز مالي واحد.

3-2-4 لندن عاصمة للتمويل الإسلامي المغزى والدلالة

لندن هي العاصمة الوحيدة التي تقع خارج نطاق الدول العربية والإسلامية من بين العواصم الثلاث المتنافسة على قيادة التمويل الإسلامي لذلك قد يتبادر إلى الذهن سؤال يفرض نفسه هو هل تعني منافسة لندن للعواصم العربية والإسلامية في قيادة التمويل الإسلامي عدم اهتمام الدول العربية والإسلامية بصناعة الخدمات المالية الإسلامية إلى الحد الذي يجعل عاصمة أوربية تزاحم وتنافس عواصم عربية وإسلامية على الريادة في التمويل الإسلامي على الرغم من أن هذه العواصم تعد موطناً للتمويل الإسلامي حاول البعض تفسير هذه المنافسة من منطلقين: الأول أن بريطانيا رائدة في الخدمات المالية وتتمتع ببيئة قانونية وتشريعية مهيأة لنمو وتطور العمل المصرفي وهذه البيئة لا تتوافر في أغلب الدول العربية والإسلامية لذلك فإن المؤسسات المالية الإسلامية لجأت إلى بريطانيا باعتبارها بيئة عمل مناسبة لها. والمنطلق الثاني أن الاقتصاد البريطاني اقتصاد مفتوح على العالم ويهم في المقام الأول الحصول على تمويلات لمشروعات البنى التحتية ولا يعنيها التمويل الإسلامي من قريب أو بعيد، وهذا التفسير ينسجم مع رغبة الحكومة البريطانية في إصدار صكوك إسلامية بقيمة 200 مليون دولار لتمويل مشروعات البنى التحتية في بريطانيا، إضافة إلى الصكوك المدرجة في بورصة لندن البالغة 38 إصداراً، بقيمة إجمالية تصل إلى أكثر من 20 مليار دولار. وهو ما أكدته وزيرة الخزانة البريطانية في حديثها في المنتدى الاقتصادي الإسلامي التاسع في لندن في 29 اكتوبر 2013 حيث قالت (نحن بحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنى التحتية في بريطانيا، ولدينا خطة كبيرة في تطوير تلك المشروعات ونحن متحمسون لدخول تلك الاستثمارات الإسلامية والاستفادة من أدوات التمويل في تمويل تلك المشروعات ونحن نرى فرصا كبيرة لنمو تلك الاستثمارات لا سيما أن حجمها صغيرا في الوقت الراهن مقارنة بالتمويل التقليدي).

أما من حيث فشل العواصم العربية في أخذ زمام المبادرة من لندن في قيادة التمويل الإسلامي، فلا يمكن التسليم بهذا القول، ومن السابق لأوانه الجزم بأن لندن ستصبح عاصمة للاقتصاد الإسلامي وفي حقيقة الأمر فإن لندن تتمتع بميزات إضافية لا تتوافر في أي دولة عربية أو إسلامية من حيث تشجيع الحكومة للتمويل الإسلامي وسن الأنظمة والقوانين الحاكمة للمعاملات المالية، والبيئة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية وغيرها وهي لاشك تسعى وتخطط لقيادة التمويل الإسلامي ولكن هل يتاح لها ذلك أم أن العواصم الأخرى ستأخذ بزمام المبادرة؟ هذا ما تسفر عنه الأيام. وثمة رأي آخر يتبناه بعض الباحثين إذ لا يرون حرجاً في أن تكون لندن العاصمة الأولى للتمويل الإسلامي وإن قدر لها أن تكون؛ فإن ذلك لا ينقص من قدر العواصم العربية والإسلامية المتنافسة على هذا المضمار، بل إن المنافسة ستنعكس ايجابا على صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

3-3 ماليزيا عاصمة الاقتصاد الإسلامي

تقع ماليزيا في أقصى جنوب شرق القارة الأسيوية وظلت تعرف باسم الملايو حتى عام 1963م، وقد نالت استقلالها من بريطانيا في عام 1957م. يتفق معظم الباحثين أن ماليزيا تحولت إلى بلد مسلم خلال القرن الثاني عشر الميلادي، وأن الإسلام قد دخلها غالبا من سومطرة المجاورة. تنقسم ماليزيا إلى قسمين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، هما شبه الجزيرة الماليزية وبورنيو الماليزية (المعروفة أيضاً باسم ماليزيا الشرقية). وتتكون من ثلاثة عشرة ولاية، وثلاث أقاليم اتحادية، ويبلغ عدد سكانها 29,3 مليون نسمة وفق إحصاء2012 م. يتفرع سكانها إلى ثلاث عرقيات رئيسة هي الملايو ويشكلون (60٪)، من إجمالي السكان والصينيون (30٪) والهنود (10٪)، وتبلغ نسبة المسلمين حوالي (60٪)، والبوذيين (20٪) بوذيون، والنصارى (9٪)، و(6٪) هندوس.

3-3-1 تطور الاقتصاد الماليزي كأحد عوامل التنافسية على التمويل الإسلامي

يعد نمو وتطور الاقتصاد أحد المكونات الرئيسة الداعمة لتنافسية التمويل الإسلامي بما يوفره من بنى تحتية وموارد بشرية مؤهلة تستطيع أن تقود حركة بناء وتطوير مختلف النواحي فالاقتصاد الماليزي يعد واحداً من أفضل اقتصادات القارة الأسيوية إذ حقق متوسط معدل نمو بنسبة (6,5٪) سنوياً على التوالي منذ عام 1957 حتى عام 2005م. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011م 450 مليار دولار لتصبح ماليزيا ثالث أكبر اقتصاد في مجموعة آسيان، كما أنها حازت على المركز التاسع والعشرين عالمياً. ووفقا لتقرير الاونكتاد لعام 2013م تعد ماليزيا من الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي ورفعت ترتيبها من المركز السادس عشر إلى المركز الثالث عشر للدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي ووصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2012م نحو 10 مليارات دولار. وأن قوانينها المالية تتصف بالمرونة ولا تفرض ماليزيا أية ضرائب على الارباح الرأسمالية مما يجعل المؤسسات الأجنبية لاعباً رئيساً في سوق المال.

تعد فترة حكم رئيس الوزراء مهاتير محمد (2002-1980م) هي فترة نمو وتطور ماليزيا. إذ تحولت من دولة زراعية إلى دولة صناعية، وكان نظام الاقتصاد السائد فيها هو النظام الرأسمالي منذ الاستقلال وحتى قيام اتحاد ماليزيا في عام 1963م ثم ظهور قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1970م، وإنتهاء بإنشاء البنك الإسلامي الماليزي في عام 1983م، وهي فترة يطلق عليها (فترة مفترق الطرق).

3-3-2 تاريخ التمويل الإسلامي في ماليزيا

بدأ الاهتمام باستبعاد الربا عن المعاملات المالية في ماليزيا في وقت مبكر يرجع إلى تأسيس هيئة صندوق ادخار وشؤون الحجاج بماليزيا (تابونغ حاجي) في عام 1962م بهدف مساعدة المسلمين على أداء فريضة الحج بطريقة ميسرة لا يحتاج معها المرء إلى بيع ما يملكه، إضافة إلى تمكين المسلمين من الادخار والاستثمار بطرق تعود عليهم بمزيد من الربح، في ضوء الدراسة التي قدمها الاستاذ أونكو عبدالعزيز في عام 1959م بعنوان (خطة مقترحة لتحسين الوضع الاقتصادي للحجاج في المستقبل) والتي أوصى فيها بتمكين الحجاج بإيداع مدخراتهم في أحد البنوك أو المؤسسات المالية التي لا تتعامل بالربا والقادرة في الوقت نفسه على تحقيق أرباح للمدخرين، ولم تسنح الفرصة لتنفيذ التوصية إلا بعد موافقة شيخ الأزهر الشيخ شلتوت عليها أثناء زيارته لماليزيا في ذلك الوقت، وباشر الصندوق أعماله في 30 سبتمبر 1963م، وبدأ الصندوق بمجموعة من المدخرين بلغ عددهم 1281 مدخراً؛ وبلغ مجموع أموالهم المدخرة 660 و4 رينغت ماليزياً. برأسمال قدره 163 ألف رنغت ماليزي مقدمة كهبة من الحكومة الماليزية، وقد حققت استثمارات هذا الصندوق نجاحاً كبيراً شكل حافزاً للتفكير في إدخال نظم اقتصادية جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، فتم في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام 1981م تشكيل لجنة لدراسة الفكرة من جوانبها المختلفة وأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلد متعدد الأعراق والديانات تجنباً لأي آثار سلبية.

وفي عام 1983م صدر قرار حكومي بتأسيس مصرف الإسلام الماليزي (Bank Islam Malaysia Berhad) وهو أول مصرف إسلامي في البلاد، وصدر بالتزامن معه قانون المصرفية الإسلامية، الذي استثنى المصارف الإسلامية من القانون العام المطبق على المصارف في مجال البيع والشراء التجاري واقتناء الممتلكات وأكد القانون على تجنب الربا والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كل المعاملات. وفي ضوء النجاح الذي تحقق لهذا المصرف، والإقبال الكبير على خدماته؛ تم تشكيل لجنة لدراسة امكانية التوسع في مجال الصيرفة الإسلامية، فكانت التوصية بفتح مصارف إسلامية جديدة، والموافقة على فتح المصارف التقليدية لنوافذ إسلامية وفق ضوابط محددة.

ثم أصدر المصرف المركزي الماليزي بعد ذلك برنامج المصرفية الخالية من الربا في مارس 1993م، وأتبعه في عام 1999م ببرنامج المصرفية الإسلامية. وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية بماليزيا حتى عام 2102م؛ 21 مصرفاً إسلامياً تعمل بالكامل وفق الشريعة الإسلامية، منها تسعة مصارف أجنبية، و23 مصرفاً تقليدياً يقدم معظمها خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بل توسعت أعمال النوافذ الإسلامية في بعض المصارف التقليدية لتتحول إلى مصرف إسلامي متكامل ومستقل عن التقليدي (كما حدث لمصرف المعاملات التابع لمصرف بومي بوترا)، ومصرف رشيد حسين الإسلامي (كان يسمى بمصرف رشيد حسين).

وتقدم تلك المصارف خدماتها الإسلامية للمتعاملين معها من خلال أكثر من 2200 فرعاً تنتشر في مختلف الولايات الماليزية. أما العمل المصرفي بماليزيا فقد تطور عقب تبني خطة عشرية لصناعة الخدمات المالية تغطي الفترة من 2001م - 2010م، واشتملت على ثلاث مراحل: مرحلة أولى من 2001-2004م وتركز على تقوية البنى المؤسسية والتشغيلية للصناعة، وتطوير البحوث كجزء من المخطط الرئيسي للخطة العشرية للقطاع المالي الماليزي، وتحسين رأس المال البشري والمجالات البحثية للصناعة المالية في الدولة. وثانية تبدأ من 2005-2007م وتركز على تعزيز المنافسة، وثالثة من 2008-2010م وتركز على تحرير الصناعة وزيادة فاعلية البنى التحتية.

وفيما يخص صناعة الخدمات المالية الإسلامية تحديدا تم استهداف عشر قضايا منهاتحديد النظام المصرفي المناسب لماليزيا، وتم اختيار النظام المزدوج الذي يجمع بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية وضمان استقلالية المصرفية الإسلامية عن التقليدية فيما يتعلق بالموارد المالية والعمليات التمويلية والخدمات المصرفية، وسن في ذلك عدداً من التشريعات والضوابط والإجراءات وأكد على بناء هيكل رقابي وتنظيمي صارم وفعال، حيث تم سن العديد من الأنظمة الرقابية لهذا الغرض والموجهة للمصارف بشكل عام، ومنها الموجه للمصارف الإسلامية بشكل خاص. ومن ذلك قانون المصارف الإسلامية، وقانون مكافحة غسيل الأموال، والإرشادات المتعلقة بكفاءة رأس المال وغيرها.

3-3-3 حجم أصول المصارف الإسلامية في ماليزيا

تعد ماليزيا لاعباً رئيساً في التمويل الإسلامي، ووفقاً لمؤشر تومسون رويترز الصادر في عام 2013م، فقد جاء ترتيب ماليزيا في المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث حجم أصول التمويل الإسلامي، حيث بلغت نحو 412 مليار دولار في عام (2012م). كما حازت ماليزيا على المرتبة الثانية من حيث حجم قطاع الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إذ بلغ 194 مليار دولار. وبلغ حجم الودائع في البنوك الإسلامية الماليزية نحو 145 مليار دولارا في منتصف مارس 2012م. وتشير تقارير متفائلة إلى أن سوق التمويل الإسلامي ستبلغ نحو 967 مليار دولار بحلول العام 2020م.

3-3-4 التأمين التكافلي في ماليزيا

تعد ماليزيا أكبر سوق للتأمين التكافلي في مجموعة اتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصاراً باسم آسيان: (ASEAN)، ويشير تقرير صادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية في عام 2013م (Global Takaful Insights) بأنها حازت على (71٪) من إجمالي التأمين التكافلي في عام 2012م، في هذه المجموعة. وتعمل في ماليزيا حالياً 12 شركة تأمين تكافلي، و4 شركات إعادة تكافل. أما على مستوى الصناعة المالية الإسلامية فتعد ماليزيا ثاني أكبر سوق للتأمين التكافلي في العالم في عام 2012م، وقد نمت صناعة التأمين التكافلي فيها بنسبة (21٪) في عام 2012م.

3-3-5 الصكوك الإسلامية في ماليزيا

بدأت إصدارات الصكوك في ماليزيا في عام 1990م بإصدار صكوك إسلامية بمبلغ 500 مليون دولار، كما أصدرت شركة باوستهد القابضة في ماليزيا صكوكاً بمبلغ 3,1 بليون دولار لإنشاء محطة طاقة. وفي تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي، فإن هناك 825 شركة مدرجة في بورصة ماليزيا في يوليو 2012م متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يمثل (89٪) من مجموع الأوراق المالية المدرجة بقيمة سوقية بمبلغ 931 مليار رينغيت ماليزي تمثل (65٪) من إجمالي رسملة السوق. ووفقاً للتقرير المشار إليه؛ فقد حازت ماليزيا على المرتبة الأولى من حيث حجم سوق الصكوك الماليزية بمبلغ إجمالي يزيد على 151 مليار دولار وبنسبة (68٪) من مجموع إصدارات الصكوك العالمية القائمة في يوليو 2012م.

3-3-6 المبادرات الحكومية ماليزيا عاصمة للتمويل الإسلامي

تأتي مبادرة ماليزيا عاصمة للتمويل الإسلامي ضمن رؤية أطلقها رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد لتكون ماليزيا دولة صناعية متقدمة، وتم تحديد تسعة تحديات أساسية أمام ماليزيا يتوجب تخطيها كي تصبح دولة متقدمة من بينها: تحقيق الوحدة الوطنية والسلام داخل الدولة، وخلق مجتمع ماليزي حر الفكر وآمن ومتطور...الخ، وعلى صعيد القدرة التنافسية للاقتصاد، فقد حددت الرؤية أهمية تطوير كافة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية وضرورة التركيز على الكفاءة والتنافسية والكفاءة الانتاجية وتقليل الأعباء الإدارية على الحكومة وتنويع الصادرات وتنويع الأسواق.

3-3-7 محفزات نمو التمويل الإسلامي في ماليزيا

أعلنت الحكومة الماليزية عن عدد من المحفزات الرئيسية لقطاع التمويل الإسلامي خلال تقديم ميزانية البلاد لعام 2013م، من أجل جعل ماليزيا مركزاً رئيساً للتمويل الإسلامي، وقد تضمنت هذه المحفزات ما يلي:

- الخصم المقترح للازدواج الضريبي لفترة أربع سنوات اعتباراً من السنة الضريبية لعام 2012م حتى عام 2015م، -على المصاريف المترتبة على عملية إصدار صكوك القطاع الزراعي.
- الخصم المزدوج المقترح - لمدة أربع سنوات اعتبارا من السنة الضريبية 2012م حتى 2015م،- على المصاريف الإضافية التي يتم تكبدها نتيجة لإصدار سندات وصكوك قطاع التجزئة.
- يحق للمستثمرين الأفراد أن يحصلوا على إعفاء من رسوم الخدمات المفروضة على الأدوات المتعلقة بمعاملات إصدارات الصكوك لقطاع التجزئة.
- تشجيع مشاركة قطاع التجزئة في أسواق السندات والصكوك، وستصدر شركة دانا لبرهاد سندات لقطاع التجزئة بمبلغ 300 مليون رينغيت ماليزي بنهاية عام 2012 لتمويل مشاريع تنموية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تخصيص مبلغ 400 مليون رينغيت ماليزي إضافي من قبل شركة دانا لبرهاد خلال السنتين التاليتين لتوفر للشركات فرصاً أفضل للدخول إلى سوق رأس المال المقترض.

3-3-8 الفاعلون في صناعة الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا

اهتمت ماليزيا ببناء بنية تحتية؛ فأنشأت العديد من المؤسسات التي تخدم صناعة الخدمات المالية الإسلامية وكانت شركة تطوير صناعة الأوراق المالية (SIDC)، أول تلك المؤسسات في عام 1994 لإعداد الكوادر البشرية المحترفة. الجدول التالي يبين تلك المؤسسات وأهدافها باختصار المؤسسات الفاعلة في التمويل الإسلامي في ماليزيا.

المؤسسات الفاعلة في التمويل الإسلامي في ماليزيا

الجهة	تاريخ التأسيس	من الأهداف
مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)	2002م	إصدار المعايير والإرشادات الخاصة بالرقابة
المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC)	2006م	تحقيق استراتيجية الدولة في جعل ماليزيا مركزاً مالياً عالمياً.
رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا (AIBIM)	1996م	دعم بناء نظام مصرفي إسلامي متين ومنافس.
المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF)	2005م	لمواجهة الطلب العالمي المتزايد على الكوادر البشرية المؤهلة لتوفير جودة التعليم وخلق الوعي في مجال التمويل الإسلامي من خلال تعزيز المعرفة في العلوم المالية الإسلامية.
الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA)	2008م	رفع مستوى التأهيل للممارسين والعلماء الشرعيين والأكاديميين وطلاب الدراسات العليا، تشجيع البحوث التطبيقية في مجال الشريعة.
المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية (IBFIM)	2001م	لتحقيق أهداف الخطة الشاملة للقطاع المالي وقطاع الأسواق المالية.
شركة تطوير صناعة الأوراق المالية (SIDC)	1994م	إعداد الكوادر البشرية المحترفة.
مكتب الوساطة المالي (FMB)		حل المشاكل والخلافات التي تقع بين العملاء والمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية.
المركز الدولي للقيادة المالية (ICLIF)		إعداد جيل من القادة الإداريين في المستويات الإدارية العليا.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات مجمعة عن التمويل الإسلامي في ماليزيا

3-3-9 التوجه نحو اقتصاد المعرفة: التمويل الإسلامي نموذجا

حظي تطوير البرامج التعليمية والتدريبية باهتمام كبير من الحكومة الماليزية، وقد غدت ماليزيا واحدة من الدول التي يقصدها طلاب العلم من مختلف دول العالم ليس في مجال التعليم في التمويل الإسلامي وحده؛ بل في كثير من المجالات الأخرى والتخصصات المختلفة. وتشير إحصاءات حديثة أن ماليزيا تصدرت جميع دول العالم في عدد البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي في عام 2013م حيث بلغت 86 برنامجاً متساوية في عدد البرامج مع بريطانيا التي حققت العدد نفسه في هذه البرامج.

3-4 دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي

تقع دبي على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية في الركن الجنوبي الغربي للخليج العربي، بطول يبلغ نحو 72 كيلو متراً، وتبلغ مساحتها 4,114 كم^2 تعادل (5٪) تقريباً من مساحة الإمارات. يبلغ عدد سكانها 2,262,000، وتعد أكبر إمارة في الاتحاد الإماراتي من حيث عدد السكان وتعد دبي العاصمة الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة.

تأسست دبي في عام 1833م عندما استقرت قبيلة بني ياس بقيادة آل مكتوم عند منطقة الخور. وقد حكمت عائلة آل مكتوم دبي منذ العام 1833 وحتى تاريخه وحكم الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، خلال الفترة من 1958- 1990، الذي أسس مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971التي ضمت إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، ومن ثم احتضن الاتحاد إمارة رأس الخيمة في العام التالي 1972م. وتعتبر إمارة دبي ثاني أكبر إمارة في الاتحاد بعد إمارة أبو ظبي.

3-4-1 تطور الاقتصاد في دبي كأحد عوامل التنافسية في التمويل الإسلامي

لفترة طويلة كان الاقتصاد في دبي معتمداً على النفط، إلا أنه في السنوات الأخيرة بات أكثر تنوعاً، وهو يعتمد بشكل كبير على قطاعات التجارة، والخدمات، والتمويل. ونظراً لموقعها الجغرافي بين أسواق آسيا وأوروبا فقد اتجهت دبي للاستفادة من هذا الموقع. وتشير الإحصاءات التي أعدتها حكومة دبي أن حجم تجارتها الخارجية في عام 2011م بلغ أكثر من 1.1 تريليون درهما. ومما يعز من مكانة اقتصاد دبي أنها واحدة من الإمارات التي يضمها اتحاد الإمارات العربية المتحدة، ويعد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر اقتصاد عربي بعد اقتصاد المملكة السعودية، كما يعد واحداً من الاقتصادات الناشئة على مستوى العالم؛ حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع الناتج المحلي للإمارات من 6.5 مليار درهم منذ الإعلان عن الاتحاد ليصل إلى 1.2 تريليون درهم في نهاية عام 2011م.

3-4-2 تاريخ التمويل الإسلامي في دبي

تعد دبي من أوائل الدول التي فتحت ذراعيها للتمويل الإسلامي على مستوى العالم، حيث أسس بنك دبي الإسلامي في عام 1975م، وهو يعد أول بنك إسلامي أنشئ في منطقة الخليج العربي في شهر مارس 1975م، ومع مرور الزمن توسعت هذه الصناعة في الدولة؛ حيث تم تأسيس العديد من المصارف الإسلامية؛ لتصل إلى نحو 7 مصارف إسلامية وفق البيان التالي:

المصارف الإسلامية في دبي

البنك	تاريخ التأسيس	ملاحظات
بنك دبي الإسلامي	1975م	أول مؤسسة مصرفية إسلامية في منطقة الخليج العربي
بنك أبوظبي الإسلامي	1997	افتتح رسمياً عام 1999،
مصرف الشارقة الإسلامي	2002م	كان يحمل اسم: بنك الشارقة الوطني عام 1975 وحول إلى مصرف أسلامي في 2002م
مصرف عجمان	2008م	يتبع حكومة عجمان
مصرف الإمارات الإسلامي	2004م	يتبع مجموعة الإمارات دبي الوطني المصرفية
مصرف دبي	2002م	يتبع كبرى الشركات العاملة في دبي
مصرف الهلال	2008	تابع لإحدى شركات جهاز أبو ظبي للاستثمار

3-4-3 الدعم الحكومي: دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي

أطلق رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي وفق خطة استراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي، تنفذ خلال ثلاث سنوات. وترتكز هذه الخطة على سبعة محاور رئيسة هي: جعل دبي المركز الرئيس لصناعات الأغذية والمنتجات الحلال، وأن تكون الوجهة المفضلة للسياحة العائلية، والمنصة الرئيسة للتجارة الإلكترونية الإسلامية، والعاصمة العالمية للتصميم والإبداعات الإسلامية، والمرجع المعرفي والتعليمي والبحثي في الاقتصاد الإسلامي والمركز المعتمد لمعايير الاقتصاد الإسلامي. وتنفيذاً لهذه المحاور بدأت دائرة التنمية الاقتصادية في إجراءات التحول إلى عاصمة للاقتصاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي وشرعت فى تنفيذ عدد من الإجراءات تمثلت في حصر قطاعات الأنشطة التجارية الإسلامية، وإجراء تصنيف خاص بالشركات الإسلامية فى دبى، ووضع دليل للرقابة على تلك الأنشطة، وكيفية التأكد من مطابقة الأنشطة للمعايير.

وفي إطار تلك المبادرة صدر مرسوم أميري رقم 13 لسنة 2013م، لإنشاء مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي. ووفقاً لنظامه الأساسي فقد أوكل للمركز رسم السياسة العامة، ووضع الخطط الاستراتيجية لتطوير القطاع الاقتصادي في الإمارة، وتطوير معايير شاملة وموحدة للحكم على مدى انسجام أي سلعة أو خدمة مالية أو غير مالية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وترويج هذه المعايير محلياً وعالمياً، واستحداث نظام لاعتماد مطابقة المنتجات من سلع وخدمات مالية أو غير مالية مع المعايير التي يعتمدها المركز، وإصدار الشهادات اللازمة لذلك. إضافة إلى ذلك يقوم المركز بإجراء الدراسات والبحوث المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي، وتحديد مدى مساهمة الأنشطة الاقتصادية المتفقة مع الشريعة الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي للأمارة وكيفية تطويرها. كما يعنى المركز باستحداث الجوائز والبرامج المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والإشراف عليها.

3-4-5 التفاعل بين القطاع الخاص والمبادرة الحكومية في دبي

في إطار مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي أعلنت شركة تومسون رويترز ومصرف أبو ظبي الإسلامي عن شراكة لتنمية قطاع الاقتصاد الإسلامي عبر إعلان عدد من جوائز الابتكار والتحدي المالي الأخلاقي لعام 2013 م موزعة على ثلاث فئات هي تحدي تنمية صناعة الخدمات المالية الإسلامية وقيمتها مائة ألف دولار تمنح لنماذج الأعمال القائمة على أفضل الممارسات التي تساهم في معالجة تحديات قطاع الخدمات المالية الإسلامية. وجائزة المبادرة المالية الأخلاقية وقيمتها 50 ألف دولار وتمنح لمن يطور أو يبتكر حلولاً مالية أخلاقية قائمة، وجائزة إنجاز العمر تكرم شخصاً أو مؤسسةً متميزة وقيمتها 25 الف دولار.

3-5 البحرين عاصمة للتمويل الإسلامي

البحرين دولة صغيرة وهي عبارة عن أرخبيل من الجزر في بحر العرب استقلت في عام 1971م وأصبحت دولة ملكية في عام 2001م يبلغ عدد سكانها 1.3 مليون نسمة في عام 2013م ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي (الجاري) 30.4 مليار دولار أمريكي (2012م) وبمعدل نمو قدره (4.1٪) (2012م) ويساهم القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي (16.8٪) (2011م).

3-5-1القطاع المصرفي في البحرين

يتكون النظام المصرفي في البحرين من مصارف تقليدية ومصارف إسلامية، وتشكل موجودات النظام المصرفي التقليدي أكثر من (85٪) من إجمالي الموجودات. ويبلغ عدد المصارف التقليدية 19 مصرفاً لخدمات الأفراد، و69 مصرفاً لخدمات الشركات، ومصرفين متخصصين، إضافة إلى 36 مكتب تمثيل لمصارف خارجية. أما المصارف الإسلامية فيبلغ عددها 6 مصارف لخدمات الأفراد، و18 مصرفاً لخدمات الشركات.يساهم القطاع المصرفي بفعالية في الاقتصاد الكلي، وقد عزز من تلك المساهمة انتهاج حكومة البحرين لسياسة السوق المفتوحة؛ والبيئة الرقابية المتوافقة مع المعايير الدولية.

3-5-2 الأسواق المالية

تشكل بورصة البحرين محور نشاط الأسواق المالية في البحرين. وقد نمت بورصة البحرين من حيث عدد الأوراق المالية المدرجة فيها والتي أصبحت تشمل حالياً 50 شركة مساهمة مدرجة، و12 سنداً وصكاً (تقليدياً وإسلامياً) و33 صندوق استثمار. في ديسمبر 2010، بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة فيها 7.563 مليار دولار أمريكي.

3-5-3 صناديق الاستثمار

تم إصدار أول إطار تنظيمي لصناديق الاستثمار من قبل المصرف المركزي في عام 1992، وقد بلغ عدد صناديق الاستثمار المسجلة لدى المصرف المركزي 2795 صندوقاً استثمارياً مع نهاية شهر يونيو 2012، منها 121 صندوقا استثمارياً مقرها البحرين، مقارنة بـ 2819 صندوقاً استثماراً في الفترة نفسها من عام 2011م. كما بلغ عدد صناديق الاستثمار الإسلامية 101 صندوقاً من إجمالي الصناديق الاستثمارية المرخصة والمسجلة مع نهاية شهر يونيو 2012. وقد بلغت صافي قيمة الأصول لهذه الصناديق 9.2 مليار دولار مع نهاية الربع الأول من عام 2012م، وبلغت قيمة الأصول في صناديق الاستثمار الإسلامية 2.2 مليار دولار مع نهاية شهر مارس 2012م.

3-5-4 تاريخ التمويل الإسلامي في البحرين

تعد البحرين من أوائل الدول التي عنيت بصناعة الخدمات المالية الإسلامية في السبعينيات من القرن الميلادي السابق، حيث تم إنشاء بنك البحرين الإسلامي في عام 1979م، وقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً نوعياً وكمياً في عدد المؤسسات المالية الإسلامية. ويعمل بالبحرين حالياً 24 مصرفاً إسلامياً، 6 مصارف لخدمات الأفراد، و18 مصرفاً لخدمات الشركات. كما تعمل بها 7 شركات تأمين تكافلي وشركتان لإعادة التكافل.

3-5-5 حجم التمويل الإسلامي

نمت أصول المصارف الإسلامية بشكل كبير خلال الفترة 2000-2012م من 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2000م إلى 25.4 مليار دولار أمريكي في أغسطس 2012م أي بزيادة فاقت أثنى عشر ضعفاً. كما ارتفعت حصة المصارف الإسلامية من السوق من (1.8٪) من مجموع الموجودات المصرفية في العام 2000م إلى (13.3٪) في أغسطس 2012م. وقد عزز من تلك الأصول نمو سوق التأمين الذي يتكون من 27 شركة تأمين وطنية و11 فرعاً لشركات تأمين أجنبية تزاول أعمال التأمين، وإعادة التأمين، والتكافل، وإعادة التكافل. حيث تشمل الشركات الوطنية على 14 شركة تأمين تقليدية، و7 شركات تكافل، وشركتين لإعادة التأمين، وشركتين لإعادة التكافل، وشركتي تأمين خاصة. في حين يتكون عدد شركات التأمين الأجنبية من 8 شركات تأمين تقليدية و3 شركات إعادة تأمين. وقد بلغ مجموع أقساط التأمين 531 مليون دولار أمريكي في (سبتمبر 2013م)، وقد سجلت البحرين أسرع وتيرة نمو في مجال قطاع التأمين التكافلي على مستوى العالم أي بواقع (25٪)، مما يعني أن سوق التأمين التكافلي في البحرين نما بمعدل 10 أضعاف عما كان عليه قبل 10 سنوات.

أما عن حجم الصكوك الإسلامية فقد بدأت حكومة البحرين التعامل بالصكوك الإسلامية في عام 2001م حيث أصدرت منذ ذلك التاريخ وحتى الآن عشر إصدارات لصكوك إجارة بلغ مجموعها 750 مليون دولار، هذا إلى جانب إصدار صكوك سلم بمبلغ 25 مليون دولار.

3-5-6 الفاعلون في صناعة الخدمات المالية الإسلامية في البحرين

تعد البحرين حاضنة لأكبر تجمع للمؤسسات المالية الإسلامية في العالم، وقد ساهمت هذه المؤسسات بشكل فاعل ومؤثر في نمو وتطور المؤسسات المالية الإسلامية ليس على مستوى البحرين فحسب، بل على مستوى العالم، ومن أبرز هذه المؤسسات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي أولت اهتماما خاصا بالمعايير، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، السوق المالية الإسلامية الدولية، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، ومركز إدارة السيولة الإسلامية، والمركز الدولي للتحكيم التجاري الإسلامي، والمركز الدولي للجودة والتطوير المالي والمركز الدولي للتدريب والدراسات والبحوث المالية الإسلامية، والمركز الدولي للفتوى والرقابة الشرعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-5-7 البرامج التعليمية في التمويل الإسلامي في البحرين

أولت المؤسسات الفاعلة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية المشار إليها اهتماماً خاصاً ببرامج التعليم والتدريب في التمويل الإسلامي ووفقاً لتقرير Global Islamic Finance Education 2013 (GIFE) فقد استحوذت البحرين على 20 برنامج تعليمي ومهني، وجاء ترتيبها في المرتبة التاسعة عالمياً. وهناك اهتمام ودعم وتشجيع من مصرف البحرين المركزي لهذه البرامج، فقد عقد المصرف شراكة مع عدد من البنوك تم بموجبها تأسيس صندوق الوقف في التمويل الإسلامي في نوفمبر 2006م. وتستخدم عائدات الصندوق في تمويل البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي مع الخبرة العملية في المؤسسات المالية الإسلامية. وقد درج المصرف على اختيار 25 خريجا في كل عام للالتحاق ببرنامج دبلوم مدته 6 أشهر مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

ما هي عاصمة الاقتصاد الإسلامي؟

هناك عدد من المؤشرات يمكن أن تسهم في اختيار الدولة التي سوف تتولى قيادة التمويل الإسلامي عبر تطبيق معايير التنافسية التي وردت في تقرير التنافسية الدولية لقياس أفضل الدول على مستوى العالم في مجالات مختلفة ومحاور عدة، وقد بلغت هذه المعايير 12 محورا في كل دولة من الدول التي يغطيها التقرير البالغة 134 دولة، حيث يمثل كل محور نطاقاً عاماً من نطاقات التنافسية مثل: المؤسسات، والابتكار، والتعليم العالي، حيث يتم توزيع كل مجموعة متشابهة من المحاور في مؤشر فرعي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: المتطلبات الأساسية، تعزيز الكفاءة، وعوامل التطور والابتكار. وسوف تستفيد هذه الدراسة من تلك المعايير في بعض المجالات.

3-6-9 معايير التنافسية على قيادة التمويل الإسلامي

في الجزء الاول من هذه الدراسة تم استعراض اصول التمويل الإسلامي المتوافرة في كل عاصمة من العواصم المتنافسة على قيادة الاقتصاد الإسلامي وفي هذا الجزء يتم عمل مقارنة بين هذه العواصم في عدد من المحاور لإبراز الدولة الأكثر احتمالا لأن تصبح عاصمة للاقتصاد الإسلامي باستخدام بعض معايير التنافسية العالمية، ومن هذه المعايير المتطلبات الأساسية كعدد وحجم المؤسسات العاملة في الخدمات المالية الإسلامية، وحجم أصول التمويل الإسلامي، وعدد المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية، إضافة إلى معياري الكفاءة في التعليم والتدريب، وعوامل التطور والابتكار.

3-6-10 أولا التنافسية على عوامل التطور والابتكار(مستوى البرامج التعليمية)

من العوامل المهمة التي تساعد على التطور والابتكار البرامج التعليمية والتدريبية، فالبرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي ظاهرة حديثة نوعاً ما كحداثة صناعة الخدمات المالية الإسلامية نفسها، وعلى الرغم من دخول مادة الاقتصاد الإسلامي ضمن المقررات التدريسية في العديد من الجامعات العربية في وقت باكر يرجع إلى بداية الستينيات 1961م (في جامعة الأزهر، و1964م في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز إلا أن برامج التمويل الإسلامي بدأت قريبا في العديد من الجامعات على المستوى المحلي والدولي، وتعد التجربة التي بدأها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بالتعاون مع العديد من الجامعات في العالمين العربي والإسلامي التي تمثلت في إنشاء المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي في قبرص بتركيا في عام 1981م أول تجربة في هذا المجال تقدم من خلالها برامج تعليمة وتدريبية معا، إلا أن تلك التجربة قد توقفت، وكانت برامج المعهد تتراوح بين الطويلة لمدة عام ويحصل الدارس على دبلوم دراسات عليا فى البنوك والاقتصاد الإسلامى، وبين الدراسات المتوسطة لمدة شهريين يحصل الدارس على تأهيل فنى فى واحد من التخصصات المطروحة، والبرامج القصيرة لمدة اسبوعين يتعلم المتدرب أساسيات العمل المصرفى الاسلامى، وفي ضوء انتشار هذه الصناعة بادرت العديد من الجامعات على مستوى العالم لإنشاء برامج تعليمية وتدريبية لخدمة هذه الصناعة ووفقا لتقرير عن التعليم في التمويل الإسلامي حول العالم في 2013م، فقد بلغ عدد البرامج التعليمية والتدريبية 742 برنامجا على مستوى العالم،85 ٪ منها موجهة نحو التدريب في هذه الصناعة، و15٪ موجهة نحو التعليم والبحث العلمي. والرسم التالي يبين أفضل 10 دول في برامج التمويل الإسلامي حسب القارات لعام 2013م.

شكل رقم (11) أكبر 10 دول في البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي

المصدر: Global Islamic Finance Education p10

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن ماليزيا والمملكة المتحدة تتصدران قائمة أفضل العواصم الأربع المتنافسة على قيادة الاقتصاد الإسلامي، وقد تساوتا في عدد البرامج التعليمية والتدريبية بواقع 86 برنامجاً في كل دولة، بينما جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة، وأخيرا جاء ترتيب البحرين في المرتبة الرابعة بعدد 20 برنامجاً، كما يلاحظ أيضا أن العواصم الأربعة المتنافسة على عاصمة الاقتصاد الإسلامي كانت ضمن أفضل الدول المتنافسة.

3-6-11 ثانيا التنافسية على مستوى أصول التمويل الإسلامي

من حيث أصول التمويل الإسلامي ووفقا للإحصاءات المقدمة فإن ترتيب ماليزيا، يأتي في المرتبة الأولى على مستوى العالم وتعد مساهمتها أفضل من الدول الثلاثة الأخرى التي تنافسها على عاصمة الاقتصاد الإسلامي.

شكل رقم (12)
أكبر 10 دول مساهمة في أصول التمويل الإسلامي ببلايين الدولارات الأمريكية لعام 2012 م

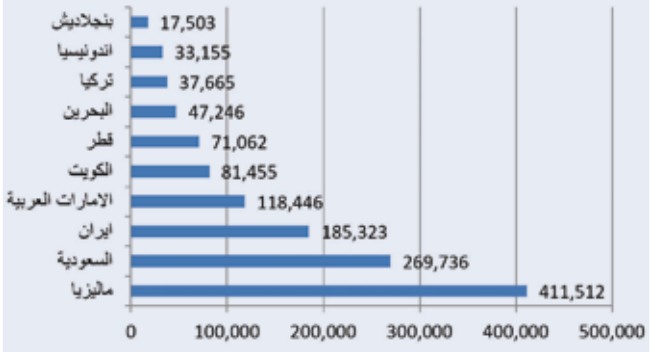

المصدر:
Islamic Finance Development Report 2013 Thomson Reuters 2012, p. 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما من حيث تنافسية الصناديق الاستثمارية فيأتي ترتيب ماليزيا في المرتبة الأولى على مستوى العالم وبداهة على مستوى العواصم الأربع المتنافسة على قيادة الاقتصاد الإسلامي وقد جاء ترتيب الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة، على مستوى العالم والثانية على مستوى الدول المتنافسة على عاصمة الاقتصاد الإسلامي، بينما جاء ترتيب البحرين في المرتبة السابعة على مستوى العالم ، والثانية على مستوى الدول المتنافسة على عاصمة الاقتصاد الإسلامي ، في حين أن بريطانيا قد تراجعت في تنافسية الصناديق الاستثمارية. وفي جانب الصكوك من حيث التمييز بين الدول الأكثر نشاطاً في السوق العالمية ووفقا لتقرير توموسون رويترز تعد ماليزيا من أكثر الدول نشاطا ومساهمة في سوق الصكوك وقد جاء ترتيبها في المرتبة الأولى على مستوى العالمي وبداهة تأتي في المرتبة الأولى على مستوى العواصم المتنافسة على عواصم الاقتصاد الإسلامي ، تليها دولة البحرين ، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم (2)
الدول الأكثر نشاطاً في سوق الصكوك العالمية خلال الفترة 2009-2012م

البنية التحتية	2009-2012م	الدولة
	الحجم	
قوية	$204,357	ماليزيا
تحتاج إلى تحسين	$19,395	السعودية
تحتاج إلى تحسين	$16,852	قطر
جزئية	$15,027	اندونيسيا
تحتاج إلى تحسين	14,806	الإمارات
قوية	6,012$	البحرين
قيد التطوير	$2,440	باكستان
جزئية	$2,511	تركيا

المصدر:

Thomson Reuters Zawya Sukuk Perceptions and Forecast P13

أما من حيث عدد المؤسسات المالية الإسلامية فقد جاء ترتيب ماليزيا في المرتبة على الدول المتنافسة على عاصمة الاقتصاد الاسلامي بعدد 92 مؤسسة ، وجاء ترتيب الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بعدد77 مؤسسة مالية، بينما جاء ترتيب البحرين في المرتبة الثالثة بعدد 77 مؤسسة مالية، وقد تفوقت البحرين على جميع الدول بما في ذلك المملكة العربية السعودية في عدد العلماء الشرعيين الذين تستفيد منهم الصناعة المالية الإسلامية في جانب التأصيل. إضافة إلى ذلك فقد جاء ترتيبها في المرتبة الثانية في البحوث الجديدة واللقاءات والمؤتمرات العلمية.

تنافسية عواصم الاقتصاد الإسلامي في مجال التطور والابتكار

لقد لخص الجدول رقم (3) وبشكل مفصل مجموعة معايير تنافسية لعواصم الاقتصاد الإسلامي. وباستخدام معايير التنافسية المشار إليه في صفحات سابقة، ويظهر ذلك بوضوح في الجدول التالي:

جدول رقم (3)
إحصاءات معايير تنافسية عواصم الاقتصاد الإسلامي

الدول	الاصول الإسلامية	المؤسسات المالية الإسلامية	المؤسسات تعلمية	البحوث	العلماء شرعيون	الصناديق الاستثمارية	البحوث الجديدة	اللقاءات العلمية والمؤتمرات
ماليزيا	411,512	92	68	101	47	106	982	26
السعودية	269,736	113	29	9	40	44	670	9
الإمارات	118,446	77	40	8	28	69	1,279	18
البحرين	47,246	55	23	12	53	41	551	10
ايران	185,323	44	1	6		0	170	1
الكويت	81,455	101	10	3	39	28	453	3
قطر	71,062	37	6	1	21	0	493	2
تركيا	37,665	4	3	3	0	0	304	7
اندونيسيا	33,155	37	22	21	9	151	354	5
بنجلاديش	17,503	23	10	2	18	12	142	3
باكستان	13,569	62	31	17	21	6	232	14
مصر	12,106	30	4	2	11	22	275	7
السودان	8,012	4	4	0	6	3	179	2
السويد	6575	4	4	0	3	0	126	0
الاردن	5,463	13	11	5	9	0	184	2

المصدر:

Islamic finance development report 2013 Thomson Reuters the ICD Thomson Reuters Islamic Finance Development Indicator

الخاتمة

من البيانات أعلاه يتضح أن فرصة ماليزيا ولندن في الظفر بقيادة الاقتصاد الإسلامي أفضل من دبي والبحرين، وهناك جوانب كثيرة تتفوق فيها ماليزيا على لندن من حيث مساهمتها الكبيرة في أصول التمويل الإسلامي بمختلف فروعه وهو جانب مهم، كما ظهر من تحليل تلك البيانات أن المملكة العربية السعودية تأتي في صدارة الدول المعنية بالتمويل الإسلامي وهي تتقدم دولتين على الأقل من الدول المتنافسة على عواصم التمويل الإسلامي في عدة جوانب هما دبي والبحرين وتتفوق على لندن وماليزيا في كثير من الجوانب أيضا مما يعني دخول منافس جديد في إطار حلبة المنافسة على قيادة الاقتصاد الإسلامي.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- سانو، مصطفى قطب، "في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجا" ضمن، بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لكلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، "المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل"، 7-9 ربيع الآخر 1426 هـ، غرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الرابع، ص 1581-1551.
- الفنجري. محمد شوقي، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة 1994م.
- المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، الجمهورية العربية السورية تموز 2011م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- منظمة التعاون الإسلامي، إحصاءات الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي، اللجنة الفنية المكونة من خبراء (TCE) الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي 2011م، ص3.
- المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي: الدليل العلمي 1403-1404هـ، 1983م-1984م.
- مركز دبي للاقتصاد الإسلامي، النظام الأساسي لمركز دبي للاقتصاد الإسلامي، دبي 2013م.
- غوردن بروان، كلمة في المؤتمر الدولي للتمويل الإسلامي والتجارة، لندن في 13 يونيو 2006م الموافق 17 جمادى الأولى 142 ضمن أعمال المؤتمر.
- ديفيد كامرون، كلمة أثناء افتتاح لأعمال المنتدى الاقتصادي الإسلامي التاسع في لندن في 29 اكتوبر 2013م بعنوان عالم متغير وعلاقات جديدة".
- نبيه الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل وتقييم دار الفكر، ط1، 2009م، ص67.
- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا، وقائع قاعة البحث بشأن تنظيم وإدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا، ط2، 1423هـ، ص 11-12.
- إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، موسوعة الدول والبلدان والأماكن، Kotobarabia.com, 2006.
- المنتدى الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2013م، مؤشر التنافسية العالمية.
- الدليل العلمي، المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي 1403-1404هـ، 1983م-1984م.

التقارير

- التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي 2013م.
- تقرير البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال مؤسسة التمويل الدولية (IFS) لعام 2013م.
- تقرير صندوق النقد الدولي 2012م.
- مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في عشر سنوات، 1988 م، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة المملكة العربية السعودية.
- تقرير وست آند يونغ لعام 2012م.
- التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار 1428 - 1429 هـ تقرير مؤقت للجنة الفنية المكونة من خبراء (TCE) للجنة الاحصائية لخدمات لمصرفية والتمويل الإسلامي، تركيا 2012م.
- تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 49، 2012م، المملكة العربية السعودية.
- تداول، مؤسسة النقد العربي السعودي، وأبحاث البلاد، 2013م.
- تقرير Ernst & Young لعام 2013 م.
- تقرير مؤسسة تومسون رويترز لعامي 2013 م، 2014 م
- تقرير السوق السعودي 2013م، المملكة العربية السعودية.
- التقارير السنوية للبنوك السعودية، المملكة العربية السعودية 2013م.
- تقرير بيت التمويل الكويتي، بيت التمويل الكويتي، يوليو 2012م.
- صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8247 بتاريخ 2001-6-27م لماذا أصبحت لندن مركزا ماليا للشرق الأوسط.
- لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية 1426هـ.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

- Bank Negara Malaysia: Annual Banking Statistics, and Monthly statistical
- Drabble, John H., An Economic History of Malaysia,.1800-1990: The Transition to Modern Economic Growth Posted Sun, 2001-07-08 20:00 by backend
- Islamic Financial Services Industry Stability Report, 2013.
- Mapping Glopal Islamic Finance Development Thomson REUTERS, 2013.
- The Top 500 Islamic Financial Institutions," The Banker, November, 2008.
- The Global Competitiveness Report 2013–2014 World Economic Forum. Geneva.
- OIC Outlook Series May 2012 Islamic Finance in OIC Member Countries.
- Population.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL.
- Global Islamic Finance Education 2013 (GIFE 2013 p.
- Global Takaful Insights 2013 – finding growth markets Ey, 2014.
- World Islamic Banking Competitiveness Report.
- Uk ifs The geading WESTERN CENTER FOR ISLAMIC FINANCE October 2013.
- The National Competitiveness Center – The Financial Services Sector in Saudi Arabia: Islamic Finance - December 2011
- Ernst & Young World Islamic Banking Competitiveness Report 2012-2013.
- Michael Ainley -Ali Mashayekhi Islamic Finance in the UK: Regulation and Challenges, November 2007.

ثالثا: المواقع الالكترونية

موقع البنك المركزي البحريني.
Malasia in 2020 The way forward march 2020 P 2.
http://www.sidc.com.my - http://www.iclif.org
F. Global Islamic Finance Education Special Report 2013 p 11
البوابة الرسمية لحكومة دبي http://www.dubai.ae/ar/pages/default.aspx
www.aljazeera.net.
- الموقع الرسمي للمصرف المركزي الماليزي على الانترنت .http://www.bnm.gov.my
- مقابلة منشورة مع المدير التنفيذي للرقابة على البنوك في مصرف البحرين المركزي خالد حمد. https://www.youtube.com/watch?v=dPPN9qfij8w
https://www.youtube.com/watch?v=dPPN9qfij8w
Department of Statistics Malaysia, Official Portal
www.statistics.gov.my
- الموقع الرسمي:
http://www.bankislam.com.my/en/Pages/PersonalBanking.aspx
- بنك دبي الإسلامي موقع بنك دبي على الانترنت
- مقابلة منشورة مع عمر زهير حافظ. صحيفة الاقتصادية العدد6579، 18 ذي القعدة 1432هـ
- مقابلة منشورة مع الشيخ صالح عبد الله كامل حول لندن عاصمة للتمويل الإسلامي هل سحبت لندن بساط الصناعة المالية الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com